

خلاف فقهي أم صراع سياسي؟



عام ١٩٥١ أنشئت في القاهرة دار التقريب بين المذاهب الإسلامية. كان سكرتيرها العام سماحة الشيخ محمد تقي القمي من كبار علماء الشيعة في إيران، وشارك معه عدد كبير من شيوخ الأزهر كان منهم الإمام الأكبر عبد اللجيد سليم شيخ الأزهر الأسبق، والإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر الأسبق، والإمام الأكبر الشيخ مصطفى عبد الرازق وعشرات غيرهم، ومن شيعة إيران الإمام الأكبر الحاج آقا حسين البروجردى، والشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء، والشيخ عبد الحسين شرف الدين الموسوى.

وبقدر ما لقيت الدعوة إلى التقريب بين المذاهب من التشجيع والتأييد فقد واجهتها عواصف من المعارضة والهجوم، وقال المتعصبون: إن هذه الدعوة تهدف إلى نشر المذهب الشيعي بين أهل السنة، وفي إيران هوجمت الدعوة بنفس القوة. وقيل إن هدفها نشر مذاهب أهل السنة بين الشيعة، وقيل إن هدفها إلغاء المذاهب، كما قيل إنها تسعى إلى إدماج المذاهب.

ولم تكن هذه الشكوك بدون أساس، فقد كانت الكتب المليئة بالطعن والتجريح منتشرة بين أتباع كل فريق، وكان أعداء الشيعة يرجعون دائماً إلى ترديد ما جاء في هذه الكتب عن طوائف وعقائد لم يعد لها وجود عند الشيعة الآن، واتهم كل من يسعى إلى التقريب بأنه عميل ومأجور إلى غير ذلك من الاتهامات المألوفة التي تُلقى ببساطة على كل من يخالف في الرأي أو يؤيد دعوة جديدة.

وقد لخص الإمام محمد تقي القمي هدف جماعة التقريب في السعي إلى توحيد المسلمين على أصول الإسلام التي لا يكون المسلم مسلماً إلا بها، وأن ينظروا فيما

يختلفون فيه، فإن استطاعوا أن يصلوا إلى اتفاق حولها فذاك خير، وإن لم يتفقوا فليحتفظ كل منهم بما يراه، وليعذر الآخرين وليحسن الظن بهم، لأن الاختلاف على غير أصول الدين لا تضر بالإيمان، ولا تُخرج المختلفين عن دائرة الإسلام. كما أن إدماج المذاهب ليس أمراً طبيعياً، والأمر الطبيعي أن يختلف الناس في فهم النصوص ومدلولاتها باختلاف الزمان والمكان واختلاف الظروف والمصالح، واختلاف مناهج البحث. الشرط الوحيد أن يكون الاختلاف في الدائرة التي أباح الله فيها الاجتهاد. وفي اختلاف الأئمة رحمة وتيسير للعباد.

الهدف من التقريب- كما قال الإمام القمي- ليس توحيد المذاهب، ولكن أن يعرف المسلمون بعضهم بعضاً، وأن يعودوا في تفكيرهم وعلاقاتهم إلى تقاليد الثقافة الإسلامية الأصيلة، حيث كان المفكرون المسلمون يختلفون في الفقه واستنباط الأحكام في عهد الأئمة للجهتدين، ولم يحدث أن رمى أحدهم غيره بالخروج على الشريعة أو زعم لنفسه أنه هو وحده صاحب الرأي المقدس الذي لا يجوز الخروج عليه، أو فكر في حمل الناس على الاقتناع به.

وقد وضعت جماعة التقريب منذ بدايتها قانوناً جاء فيه ما يلي:

أولاً: أن جماعة التقريب لا تريد المساس بالفقه الإسلامي، ولا إدماج مذاهبه بعضها في بعض، بل ترى على النقيض من ذلك أن هذا الاختلاف الفقهي مفخرة للمسلمين ودليل خصوبة في التفكير وسعة الأفق.

ثانياً: أن الجماعة لن تمد يدها إلا لأصحاب المذاهب الإسلامية التي تعتقد بالعقائد الصحيحة التي يجب الإيمان بها.

ثالثاً: أن الجماعة ترى أن بعض المنتسبين إلى المذاهب الإسلامية يجعلون لبعض المعارف والآراء التي لا صلة لها بالعقائد الصحيحة أهمية طاغية تدفعهم إلى التخاصم ونسيان ما جمع الله عليه القلوب، وترى أن أعداء الإسلام يتخذون من هذه الخلافات أبواباً ليضربوا بعض المسلمين ببعض، ثم يضر بهم جميعاً.



رابعاً: تؤمن الجماعة بالعمل على التفرقة بين ما هو عقيدة يجب الإيمان بها، وما هو رأى لا يضر الاختلاف فيه، وأن من بين هذه الآراء والمعارف ما يظن البعض أنها من العقائد وهي ليست منها.

خامساً: الغرض من تأليف هذه الجماعة أن تكون مركزاً إسلامياً لهذه الفكرة وتهيئ لها جو البحث العلمى لكى تتضح أسباب الاختلاف فيما وراء العقائد الدينية، والوصول إلى الرأى الصحيح الذى يهدى إليه المنطق والدليل، وما يتبقى من اختلاف فى الفقه والفروع يترك لأصحابه دون إساءة.



العقبة أمام التقريب بين المذاهب- كما نبهنا الشيخ عبد المتعال الصعدي أحد شيوخ الأزهر الكبار - ليس الاختلاف الدينى، ولكنه الاختلاف السياسى، لأن الاختلافات فى شئون الدين لا تفرّق المسلمين ولا توجب العداء بينهم، ولكن تدعو إلى الحوار والتفاهم بشأنها، أما الاختلاف السياسى فإنه يتعلق بشئون الدنيا وأطماعها وهذه يصعب الاتفاق عليها إذا تعارضت المصالح والأهداف. ولقد حاول المأمون الخليفة العباسى جمع المسلمين على مذهب فقهى واحد بالقوة ولم يستطع.

وقد تحمس واحد من كبار شيوخ أهل السنّة وهو الشيخ عبد اللطيف دراز لدعوة التقريب. وقال: إن الاختلاف لم يظهر بين المسلمين إلا على أيدى الأتباع المتعصبين للأئمة. والذين ظنوا أن الالتزام بمذهب من المذاهب ديناً لا يجوز للمسلم أن يخالفه، واعتبروا المذهب فى حكم العقائد، ورتبوا عليه مسائل فقهية صادرة عن العصبية المذهبية. فأدى ذلك إلى تفريق الأمة، وكانت النتيجة حالة الضعف التى وصل إليها المسلمون. واقترح الشيخ دراز مساهمة الدول والهيئات الإسلامية فى إصلاح الحالة العلمية، وإنشاء جيل من العلماء يتفهم وجه الحق ولا ينساق مع دعوات الاختلافات، ووجه الشيخ دراز الدعوة إلى الأزهر للقيام بهذه المهمة

باعتباره الوارث الوحيد للثقافة الإسلامية وهو الذي حفظها وحافظ على تقاليد الحرية الفكرية واختلاف الآراء.

□□□

ولأستاذنا الشيخ محمد الغزالي مقال أشار فيه إلى أن الملك (نادر شاه) سعى إلى عقد صلح مع الأتراك ينقذ الجو بين الشيعة وأهل السنة ويضع حدا للاختلاف القائم بين الفريقين، وفي مجمع ديني عقده نادر شاه جمع فيه فقهاء الفريقين توصلوا إلى اتفاق يقضى بضم الشيعة إلى المذاهب السنية الأربعة وجعله مذهباً خامساً. وبموجب هذا الاتفاق خصص بعد ذلك مقام خامس للمذهب الجعفري في دائرة الحرم المكي بجوار مقامات المذاهب الأربعة السنية، وصار لزاماً منذ ذلك الوقت الإقرار بسنية هذا المذهب. ولكن سرعان ما ظهر أن هذا كله كان حلماً براقاً - كما قال المستشرق للجري جولدتسيهر - فالحقد المتوارث الذي يحمله كلا الفريقين للآخر شطر فقهاء المذهبين شطرين وجعلهم بعد موت نادر شاه يتراجعون عن سياسة التسامح والوفاق.

وقال أستاذنا الشيخ الغزالي: لقد أحسست وخزاً وأنا أقرأ كلمة (الإسلام الشيعي) و(الإسلام السني) التي تردت على لسان المستشرق للجري مراراً. هل هناك إسلامان حقاً؟ إنه إسلام واحد. وقد ارتضى الله لنا الإسلام ديناً، وقد يختلف المسلمون في أمور عديدة، ولكن أحداً منهم لا يرضى بعنوان غير الإسلام، إذن فما الذي حدث؟ الحقيقة أن هناك أناساً لا يتقون الله في دينهم ولا في أمتهم أطلقوا الظنون والشائعات لتمزيق الشمل، فكانت جماهير العامة - للأسف الشديد - هم ضحايا للكذب المتبادل، والمستشرق جولدتسيهر معذور فيما كتب عنا، فقد خيل إليه أننا مولعون بالاختلاف، وإذا كان الأوائل قد جنوا الحنظل من هذا المسلك، فما جرُّنا نحن على التمسك به؟

وقال الشيخ الغزالي: جاءني رجل من العوام غاضباً يتساءل: كيف أصدر شيخ الأزهر فتواه بأن الشيعة مذهب إسلامي كسائر المذاهب المعروفة؟ فقلت للرجل: وماذا تعرف عن الشيعة؟ فسكت قليلاً ثم أجاب: ناس على غير ديننا! فقلت له: لكني رأيتهم يصلون ويصومون مثلنا! فتعجب الرجل وقال: كيف هذا؟ قلت له: والأغرب أنهم يقرءون القرآن مثلنا، ويعظمون الرسول ﷺ، ويحجون إلى البيت الحرام.. قال: لقد بلغني أن لهم قرآناً آخر، وأنهم يذهبون إلى الكعبة يحقرونها، فنظرت للرجل راثياً وقلت له: أنت معذور، فإن بعضنا يشيع عن البعض الآخر ما يحاول به هدمه وجرح كرامته، كما يفعل الروس بالأمريكان، والأمريكان بالروس، فيما أسموه الحرب الباردة، كأننا أمم متعادلة لا أمة واحدة. ولا أنكر أن هناك خلافاً نشب بين بعض العلماء والبعض الآخر، إلا أن ذلك لا يسوغ نقله من ميدان التخصص إلى ميدان الحياة العامة ليقسم أمتنا، وهب أن ذوى الأغراض، أو ذوى البلاهة صنعوا ذلك قديماً، فلحساب من يبقى هذا الشر وتعاين الأمة كلها ويلاته؟ وختم شيخنا الغزالي مقاله بقوله: علينا نحن- حملة الإسلام- أن نصحح الأوضاع، وأن نزيل الأوهام، وأعتقد أن فتوى الأستاذ الأكبر الشيخ محمود شلتوت شوط واسع في هذا السبيل.

□□□

والحقيقة التي يجب أن نكررها حتى يتفهمها الناس هي أن الشيعة يتبرءون من الغلاة والمتطرفين. وقد تحدث عنهم بالتفصيل واحد من كبار علماء الشيعة هو الشيخ محمد جواد مغنية فقال: إن ما ذكره الشهرستاني في كتابه (الملل والنحل) عن فرق تدعى أن الأئمة آلهة، أو أشباه آلهة، أو أنصاف آلهة، فإنها وأمثالها من الفرق لها دين خاص لا يمت إلى الإسلام بصلة، ولكن ما زال كثير من الكتاب ينسب- جهلاً أو تنكيلاً- عقيدة هؤلاء الغلاة إلى مذهب الشيعة الإمامية، مع أن الإمامية أبرياء منهم،



وقد استدلوا بكتب العقائد والأصول على كفر الغلاة ووجوب البراءة منهم ومن كل ما فيه شائبة الغلو، مستندين في ذلك إلى قوله تعالى في الآية (٧٧) من سورة المائدة:

﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴿٧٧﴾﴾

وقد أجمع علماء الشيعة الإمامية على نجاسة الغلاة، وعدم جواز تغسيل ودفن موتاهم، وتحريم إعطائهم الزكاة، وعدم جواز زواج الواحد منهم بالمسلمة، وليس للمسلم أن يتزوج منهم، ولا يرث منهم المسلمون، وهم لا يرثون المسلمين.

بعد ذلك البيان الواضح لم تعد هناك حجة لمن يخلط بين الشيعة المعتدلة (الإمامية والزيدية) ومذاهب الغلاة التي تنسب نفسها إلى الشيعة، والشيعة يعلنون البراءة منهم.

وقد أشار الشيخ عبد العزيز عيسى إلى هذه الظاهرة في مقالة نشرها في مجلة رسالة الإسلام التي كانت جماعة التقريب بين المذاهب تصدرها قال فيها: من الواجب أن ندرس قبل أن نحكم، وأن ندرس الجديد ولا نكتفى بالقديم، وأن نعلم عن يقين ما الذي تحول وما الذي بقي دون أن يتحول، وأن نتابع الأفكار من مصادرها الأصلية، وأن نفرّق بين ما يراه الخاصة الذين لهم حق التحدث باسم العلم والفكر والرأي والمذهب، وبين العامة الذين ليس لهم إلا التقليد والتعصب وورثة الآراء دون وقوف عند ما يعطيه الدليل أو يهدى إليه البحث.

□□□

كان النظام الأساسي لجماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية يحدد أهدافها بالعمل على جمع كل أصحاب المذاهب الإسلامية الذين باعدت بينهم آراء لا تمس العقائد التي يجب الإيمان بها، والسعى إلى إزالة ما يكون من نزاع بين طائفتين من المسلمين والتوفيق بينهما، كما يحدد وسائل الجماعة لتحقيق ذلك بنشر الكتب،

وللحاضرات، والصحافة، وعقد مؤتمرات عامة تجمع زعماء الشعوب الإسلامية، والدعوة إلى تدريس فقه المذاهب الإسلامية جميعها.

وكان مجلس إدارة هذه الجماعة يتكون من: محمد علي علوبة باشا، والشيخ عبد اللجيد سليم وكان وقتها رئيساً لهيئة الفتوى بالأزهر، والحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين، ومحمد حلمي عيسى باشا وزير المعارف الأسبق، والشيخ محمد عبد اللطيف دراز وكان وكيلاً للأزهر، والشيخ أحمد حسين مفتي وزارة الأوقاف، والشيخ محمد عبد الفتاح العناني عضو هيئة كبار العلماء (مالكي) والشيخ عيسى منون عضو هيئة كبار العلماء ورئيس الجمعيات الشرعية (شافعي) والشيخ محمود شلتوت- عضو هيئة كبار العلماء (حنفي) والأساتذ محمد تقي القمي (عالم شيعة إمامية) وفضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف أستاذ الشريعة الإسلامية، والشيخ حسن البنا (رئيس جمعيات الإخوان المسلمين)، والشيخ علي الخفيف أستاذ الفقه بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة)، والمستشار أحمد علوبة بك، وعلى بن إسماعيل المؤيد مندوبا عن دولة اليمن (شيعة زيدية) والقاضي محمد بن عبد الله الأموي مندوبا عن اليمن (شيعة زيدية) والأساتذ ميرزا مهدي رفيع بك مشكي (شيعة إمامي من إيران)، والشيخ محمد عبد اللطيف السبكي أستاذ بالأزهر (حنبلي)، والشيخ محمد محمد المدني الأستاذ بالأزهر.

هذا النظام الأساسي لجماعة التقريب بين المذاهب صدر في فبراير ١٩٤٧. وقال الإمام محمد تقي القمي تعليقا على بدء نشاط الجماعة: إن الجماعة هيأت نفسها لمواجهة المتعصبين والمترمتين وذوى الأغراض، وأنها تدرك أن البعض سيقول: إن التقريب بين المذاهب بدعة، وبالتالي سيكون الهجوم على الفكرة وعلى الجماعة شديداً، وبالفعل ليس بيننا من لم يأخذ نصيبه من هجومهم، ولكن كنا نعلم أننا نواجه رواسب قرون، وكنا نتوقع حملات فيها الطعن والتجريح، وكانت هذه



الحملة نفسها دليلاً على ضرورة التقريب للمجتمع الإسلامي كي يتخلص من التفكير السقيم.

ومع ذلك لم تستطع هذه الجماعة أن تحقق أهدافها، وربما كان ذلك بسبب التخوف لدى أهل السُّنة من أن تكون هذه الجماعة (حصان طروادة) لنشر المذهب الشيعي في المجتمع السُّني، وعزز هذا التخوف ما هو شائع عن الشيعة من أنهم يعتبرون (التقية) من أصول المذهب، أي إنهم يظهرون غير ما يبطنون، كما أن أهل السُّنة وهم يحملون من الحب لأهل البيت ما لا يقل عن حب الشيعة لهم إلا أنهم لا يتفوقون مع الشيعة في المغالاة في هذا الحب إلى درجة رفعهم فوق البشر وإلى مرتبة لا يجوز لإنسان أن يدعيها، وأهل البيت أنفسهم لم يقبلوا هالة التقديس التي خلعتها عليهم الشيعة.

ويضاف إلى ذلك العوامل السياسية بين الدول، ومشاعر الشعوب التي لا تعرف حقيقة المذهب الشيعي ومذاهب أهل السنة ولا تدرك الفروق بينها، ولا الفصل بين الغلاة والمعتدلين، ولا بين المذاهب التي ظهرت واندثرت والمذاهب القائمة الآن.. وغير ذلك من الأمور الدقيقة التي تحتاج إلى دراسة وتعمق وتخصص.

وفوق كل ذلك فإن تعصب أصحاب كل مذهب يجعلهم يرفضون مجرد الاستماع إلى من يخالفهم فضلاً عن أن يتفهموا ما لديه.

كل تلك الأسباب كانت عقبات تحول دون نجاح هذه الجماعة على رغم الجهد العلمي الكبير الذي بذله أعضاؤها وهم من كبار العلماء وعلمون جميع مذاهب أهل السُّنة والشيعة المعتدلة.

□□□

ولكن المهمة انتقلت بعد ذلك مؤخراً إلى المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) فقامت بجهد علمي للتقريب. وقد أشرنا إلى بعض ما جاء في الندوة



الأولى التى عقدتها المنظمة فى الرباط عام ١٩٩١، وفى عام ١٩٩٦ عقدت الندوة الثانية فى الرباط أيضا وأعلنت أن الهدف هو معالجة مشكلة التعصب المذهبى التى فرقت المسلمين، وجعلت أصحاب كل مذهب ينشرون الدعوة ضد من يخالفون مذهبهم، ويعتبرونهم على ضلالة، وبذلك ازداد عدد المسلمين الذين يكفّر بعضهم بعضا دون علم بماهية المذاهب التى يكفّرونها.

وقد جعلت المنظمة من أهدافها إعداد برنامج ثقافى يبرز المبادئ المشتركة بين المذاهب الإسلامية لتأكيد وحدة المسلمين، وكانت الورقة التى قدمها الشيخ الدكتور يوسف القرضاوى إلى الندوة الثانية تتحدث عن شعار الاستعمار من قديم (فرق تسد) وكل القوى المعادية للإسلام يجهدون أنفسهم للتفريق بين أبناء القبلة الواحدة مستغلين الاختلافات القديمة وزيادة اختلافات جديدة عليها، ومن ذلك صب النار على الاختلافات المذهبية ولا سيما بين أهل السنة والشيعة، فإن لم يوجد هذا الاختلاف فى بلد أوجدوا اختلافًا آخر، كالاختلاف بين السلفية والصوفية، والاختلاف بين المذهبيين واللامذهبيين، والاختلاف بين اللجدين والمقلدين.. وقال الدكتور القرضاوى إن الواجب على الدعاة المخلصين والمفكرين الصادقين أن ينتبهوا إلى هذه المكاييد ويسدوا الطريق إليها، ويعملوا على لم شمل الأمة، فحرام أن يتكتل أهل الباطل ويتفرق أهل الحق ويعادى بعضهم بعضا وهو ما حذر منه القرآن حين قال فى سورة الأنفال الآية ٧٣: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ أَلَّا تَفْعَلُوهُ

تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ۝٧٣﴾

□□□

وللدكتور القرضاوى دراسة علمية تحليلية عن حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، وهو حديث مشهور تناقله الناس حتى اعتقدوا أنه حديث صحيح، وملخص الحديث أن الأمة سوف تفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها فى النار إلا

فرقة واحدة هي الفرقة الناجية. وهو حديث يوحى ظاهره بأن تفرق المسلمين قدر مكتوب على الأمة الإسلامية إلى الأبد ولا مهرب منه.

وفى بحثه عن قيمة هذا الحديث من السند قال الدكتور القرضاوى إنه لم يرد فى أى من الصحيحين -برغم أهمية موضوعه- ما يدل على أنه يعتبر حديثاً صحيحاً على شرط واحد منهما، وكذلك فإن روايات الحديث اختلفت، فلم تذكر كلها أن الفرق كلها فى النار إلا واحدة، وإنما ذكرت أن الأمة ستفترق، وذكرت عدد الفرق، والحديث وإن قال فيه الترمذى: إنه حسن صحيح، وكذلك قال ابن حبان والحاكم إلا أنه قائم على أساس رواية محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثى. وقد نقل الحافظ المزى فى كتابه (تهذيب الكمال) عن أئمة الجرح والتعديل أنه كان يقول: حدثنا أشياخنا فلان وفلان وسألت الإمام مالكا عنه فقال: إنه ليس هو ممن تريد. وقال إسحاق بن حكيم عن يحيى القطان: وأما محمد بن عمرو فرجل صالح وليس بأحفظ الناس للحديث. وقال عنه يحيى بن معين إنه كان يحدث مرة عن أبى سلمة بالشىء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة. وقال عنه إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: ليس بقوى الحديث. وذكره ابن حبان فى كتابه (الثقات) وقال: كان يخطئ. وعلق الشيخ الدكتور القرضاوى على ذلك بأن مثل هذا الراوى- بعد ما قرأنا ما قيل فيه- لا يؤخذ عنه حديث خطير يكون هو العمدة فيه والمعول عليه، مثل هذا الحديث. وأن القول بأن الأمة الإسلامية لا بد أن تتفرق إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها فى النار إلا واحدة يفتح الباب لأن تدعى كل فرقة أنها هى الناجية وغيرها فى النار، وفى هذا تمزيق للأمة وطعن بعضها فى بعض مما يضعفها جميعاً، ويقوى عدوها عليها وبغيره بها. ولهذا طعن العلامة ابن الوزير فى هذا الحديث عامة، لما يؤدى إليه من تضليل بعض الأمة لبعض، بل تكفير بعضها لبعض. وقال ابن الوزير للتحذير من التورط فى تكفير فرقة من الفرق: إياك والاغترار

ب(كلها هالكة إلا واحدة) فإنها زيادة فاسدة، غير صحيحة القاعدة، ولا يؤمن أن تكون من دسيس الملاحدة. وقال ابن حزم: إنها موضوعة.

وهكذا فإن من العلماء قديما وحديثا من رد الحديث من ناحية السند، ومنهم من رده من ناحية المتن والمعنى، لأنه جعل التفرق هو الأصل في الأمة الإسلامية مما يتعارض مع قول الله في سورة المؤمنون آية ٥٢: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ وقد ذكر القرضاوى بالتفصيل المراجع والأسانيد التي جعلته يحكم بأنه حديث موضوع، وعلى فرض ثبوته كما فعل بعض العلماء كالحافظ بن حجر، وابن تيمية، فإن الحديث لا يدل على أن هذا الافتراق بهذه الصورة، وبهذا العدد، أمر مؤيد ودائم إلى أن تقوم الساعة، ويكفى لصدق الحديث أن يكون ذلك قد حدث في وقت من الأوقات. فتوجد فرق ثم يغلب الحق باطلها فتتقرض ولا تعود أبداً، وهذا ما حدث بالفعل لكثير من الفرق المنحرفة، فقد هلك بعضها ولم يعد له وجود.

□□□

لماذا يختلف الناس؟

الشيخ الدكتور القرضاوى أجاب عن هذا السؤال بأن الناس يختلفون عندما تكون نفوسهم فارغة، ولا تكون لديهم آمال عظيمة وأحلام واسعة، وإذا لم تنشغل النفوس بالمسائل الكبيرة فإنها تنشغل بالمسائل الصغيرة، بل تتقاتل فيما بينها على لا شىء! وحال المسلمين اليوم يذكرنا بالرجل من أهل العراق الذى ذهب إلى ابن عمر وسأله عن دم البعوض هل يفسد الإحرام؟ فأنكر ابن عمر على السائل هذا التنطع فى السؤال، على حين أن قومه خذلوا الحسين رضى الله عنه حتى سفك دمه. ويعلق القرضاوى على ذلك بأنه من الخيانة أن يتقاذف الناس بكلمات أشد من الحجارة والسهام من أجل مسائل تحتمل أكثر من وجه، وتقبل أكثر من تفسير، فهى من مسائل الاجتهاد التى تدل على سعة هذا الدين ومرونته. ولهذا يجب ألا ينشغل

الناس بالمسائل الفرعية والجزئية أو الخلافية ويلهيهم ذلك عن الأصول والقضايا المصيرية، وعلى سبيل المثال فقد احتل موضوع خلق القرآن مساحة واسعة من التفكير الإسلامى فى بعض العصور، واستطاع مفكرو المعتزلة أن يورطوا الدولة العباسية وخلفاءها، وأن يدخلوا معركة مع جمهور المسلمين وعلمائهم وأئمتهم، وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل، وأن يستخدموا الحديد والنار والسجن والتعذيب لإجبار المخالفين على ترك ما يعتقدون، وكانت فتنة، ومحفة يحمل وزرها الذين ادعوا أنهم من دعاة الحرية الفكرية!

ويقول الدكتور القرضاوى: لقد عجبت ممن يتحدث عن الإمامية أو الزيدية أو الإباضية أو غيرهم من الطوائف بأنهم يقولون بخلق القرآن، ومشكلتنا اليوم ليست مع من يقول بأن القرآن- كلام الله- مخلوق، بل مع الذين يقولون: القرآن ليس من عند الله، بل من عند محمد (!).



ويصل الشيخ القرضاوى بعد ذلك إلى أنه لا يكره البحث فى المسائل الخلافية، على أن يكون بحثا علميا مقارنا يرجح أحد الآراء على غيره بشرط أن يقوم بذلك أهل الاختصاص من العلماء المؤهلين لذلك، والذين يجمعون بين الفقه، والورع، والاعتدال. ويقول: الذى أكرهه أن يصبح البحث فى المسائل الخلافية أكبر همنا، وأن نضخم هذه المسائل حتى تأكل وقتنا وجهدنا.

وطالب الشيخ القرضاوى من منبر الندوة: إننى أود من رجال المسلمين الذين حرصوا على إطلاق لحاهم فأحيوا هذه السُنَّة، ألا تشغل الناس بهذا، أو أن نحكم بالفسق على من لا يعنى لحينه، ولهذا أسفت حقا حين علمت أن أحد المولعين بالخلافيات ألقى تسع محاضرات فى وجوب إعفاء اللحية، كما أسفت لأن أحدهم ألقى رسالة سماها (نهى الصحبة عن النزول على الركبة) وهو أمر يتعلق بهيئة

الصلاة وفيه أخذ ورد. وآخر كتب رسالة بعنوان: (الواحة فى جلسة الاستراحة)^(١) إلى غير ذلك من الأمور التى اختلف فيها الأمة.. ومشكلة المسلمين إنما تتمثل فى إلغاء العقل، وتجميد الفكر، وتخدير الإرادة، وقتل الحرية، وإضاعة الحقوق، ونسيان الواجبات، وانتشار الأنانية، وإعلاء الحكام على الشعوب، وتغليب القوة على الحق، والمنفعة على الواجب.. بينما رسالة الدعاة أن يركزوا على مواطن الاتفاق، والتعاون فيما عليه الاتفاق، فإن هذا التعاون فريضة، والتسامح فى المختلف فيه واجب.

□□□

وأهم ما ينبه إليه الشيخ القرضاوى أن التكفير أشد خطراً على المسلمين من كل ما عداه، فإن الحكم بالكفر على من قال لا إله إلا الله خطيئة دينية، وخطيئة علمية، وخطيئة سياسية. والسنة النبوية تحذر أبلغ التحذير من اتهام مسلم بالكفر فى أحاديث صحيحة مستفيضة من ذلك: (إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما، فإن كان كما قال، وإلا رجعت عليه) رواه مالك والبخارى ومسلم وابن داود والترمذى- وحديث أبى زر: (من دعا رجلاً بالكفر، أو قال: يا عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه (أى رجع عليه) رواه البخارى ومسلم، وحديث أبى قلابة: (من رمى مؤمناً بكفر فهو كمن قتله) رواه البخارى ومسلم وذكر فى (الترغيب والترهيب) من قال لا إله إلا الله، فقد عصم ماله ودمه وحسابه على الله، ونحن لم نُؤمر بأن نشق عن قلبه، ولكن أمرنا بأن نعامله بالظاهر، والله يتولى السرائر. وفى الحديث: (ثلاث من أصل الإيمان: الكف عن من قال لا إله إلا الله، لا تكفره بذنب، ولا نخرجه من الإسلام بعمل.. ..) رواه أبو داود فى كتاب (الجهاد من السنن) ورواه أبو يعلى. وفى الحديث أيضاً عن ابن عمر: (كفوا عن أهل لا إله إلا الله، لا تكفروهم بذنب. من كفر أهل لا إله إلا الله فهو إلى الكفر أقرب) رواه الطبرانى فى (الكبير).

□□□

(١) وتكون عقب كل ركعة يعقبها قيام ولا تكون إلا فى القيام للركعة الثانية والرابعة كما فى فقه الشيعة

وللدكتور حسن السايح الباحث السوري رأى للتقريب بين المذهبيين.. فهو يطالب أهل السُنَّة والشيعَة من علماء الحديث بالاعتماد على الروايات المتفق عليها بين المذهبيين وجمعها ونشرها فى كتاب واحد، والاعتماد فى نقد الحديث على المقاييس العلمية، وتوحيد مصطلحات للحديثين عن أهل السُنَّة والشيعَة معا. وكذلك تجب مراجعة كتب التاريخ التى كتبت فى ظل التوجه نحو تعميق الخلافات بين المذاهب الإسلامية لأسباب سياسية، بحيث تعاد كتابة التاريخ الإسلامى دون الاعتماد على الرواة المتأثرين بالتعصب لانتماءات ومصالح سياسية، ودون الخوض فى أنظمة الحكم الإسلامى، هل هى الخلافة أو الإمامة أو غيرهما، لأن الإسلام يشترط فقط وجود حكومة عادلة. ولا مخالفة فى وجود أنظمة تختلف فى شكلها وتحافظ على المضمون: العدل وتحقيق مصالح الناس.

والمنهج القرآنى يوجه المسلمين بمفاهيم كلية دون النزول إلى التفصيلات الجزئية إلا فى بعض الأمور القليلة، والحكمة من ذلك أن يلتزم المسلمون بالقاعدة الكلية ولهم الحرية فى الاجتهاد فى التفصيلات والجزئيات، والأساس فى التشريع الاسترشاد بروح النص، والاجتهاد مفتوح لكل المذاهب حسب التطور التاريخى، واختلاف للجمعات.

كذلك فإن كتب التفسير تحتاج إلى مراجعة، فلدينا مجموعة تفاسير مختلفة الاتجاهات، متأثرة بمذاهب أصحابها، والمسلمون يحتاجون اليوم إلى تفسير حياىى معتمد من المؤسسات العلمية السُنَّية والشيعية معا.

□□□

وهناك أفكار أخرى للتقريب بين المذاهب طرحها الشيخ أحمد كفتارو المفتى العام لسوريا، تبدأ بأن اختلاف المذاهب يرجع أولا إلى الاختلاف فى المنهج والاجتهاد، وترجع ثانيا إلى أسباب أخلاقية تتمثل فى الغرور وسوء الظن بالآخرين، والتعصب، والحكم على كل رأى مخالف بأنه باطل. والحل أن يبقى الاختلاف بين المذاهب

فى إطار الفكر والاجتهاد، وبذلك يكون الاختلاف رحمة ولا يصل إلى العداوة فيكون كاختلاف الذين كانوا قبلنا كما ذكرت الآية ١٩ من سورة آل عمران:

﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَعِيًّا بَيْنَهُمْ﴾

والمفروض فرضا على المسلمين أن يتبعوا منها وسطا ليس فيه مغالاة أو تعصب أو تطرف: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ البقرة- ١٤٣- والفضيلة وسط بين الإفراط والتفريط، وكلاهما رذيلة، وفى الحديث: (إن هذا الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا، وقاربوا، واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة) أخرجه البخارى. وفى القرآن آيات محكمات متفق عليها بين جميع المسلمين ولا مجال للخلاف فيها وهى كثيرة، وفيه آيات متشابهات وهذه آيات قليلة جدا يمكن البعد عن الخوض فيها كما ذكرت الآية ٧ من سورة آل عمران:

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۗ﴾

□□□

ومن الضروري أن يطلع أهل كل مذهب على المذاهب الأخرى، وقدما قيل: إن الإنسان عدو ما جهل، وكثير من الرافضين لفكر الآخرين لم يطلع على الفكر الذى يرفضه، ويجب ألا يصل الاختلاف إلى أكثر من الفكرة والكلمة، وفى الحديث: (لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض) أخرجه الترمذى. من هنا أصبح لزاما على المسلم أن يتجرد من الهوى والتعصب وسوء الظن بالآخرين عند الحديث عن مذاهب غير مذهبه، ويضع فى اعتباره أن المذاهب الإسلامية حقيقة موجودة لا غمك تجاهلها، وهى موجودة منذ قرون، والاختلاف موجود بين المسلمين فى كل بلد وفى كل عصر، ولم يحدث أن عاش المسلمون زمنا بدون اختلافات مذهبية، ولذلك فإن توحيد المذاهب أمر لا يمكن تحقيقه، لكن الممكن هو التقريب

والتعاون والتسامح- وفي التاريخ الإسلامي محاولات سياسية لفرض مذهب واحد على سائر المذاهب كما حدث في الدولة العباسية فلم يتحقق سوى إشعال الضغائن، وقد وضع الإمام مالك المنهج الصحيح حين رفض قرار الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور بأن يكون كتابه (الموطأ) هو المرجع الوحيد المعتمد في الفقه الإسلامي وإلغاء كل ما عداه، وقال مالك إنه يرفض مصادرة حرية الرأي ومنع الاجتهاد، وبذلك فإن المنهج الصحيح هو الوحدة في الأصول وقبول الاختلاف على الفروع.

وعلى أية حال فإن التقريب ليس مطلوباً بين أهل السنة والشيعية فقط، بل بين الفرق الأخرى التي وقعت في دائرة التعصب، فالخلاف قائم بين الصوفية والسلفية، وبين أهل التأويل وأهل التفويض، كما هو بين أهل السنة والشيعية، والمؤلم أن هذه الاختلافات انتقلت مع المسلمين المهاجرين في الخارج، فأصبحت عامل فرقة وتناوب بدلاً من أن يكون الإسلام عامل وحدة يجمعهم في الغربة على كلمة سواء.

□□□

ومن الأمثلة التي ضربها الشيخ أحمد كفتارو المفتي العام لسوريا على سعة أفق علماء المسلمين أن الأزهر نشأ على أيدي الفاطميين الشيعة وأن أكبر مدارس أهل السنة في الحديث كانت مدرسة نيسابور قرب مشهد في إيران، ومن إيران وأطرافها جاء أئمة الحديث الستة: البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وأبو داود، وابن ماجه. كذلك فإن ابن تيمية لم يرفض التصوف وخصص جزءاً من فتاواه للحديث عن أئمة التصوف وأقوالهم، وفي فتاواه مجلدان كبيران، الأول بعنوان (التصوف) والثاني بعنوان (السلوك) وتلميذه الكبير ابن القيم سار على نهجه فوضع كتابه (مدارج السالكين) وهو أهم كتاب في التصوف في القرن الثامن الهجري. هذه النماذج تدل على أن الإسلام الصحيح يوحد ولا يفرق، ويستوعب اختلافات الرأي فيما يجوز فيه الاختلاف.

ويلفت الشيخ أحمد كفتارو الأنظار إلى مسألة مهمة، فيقول: إن دعوة التقريب تلاقى معارضة من مشروعات تهدف إلى تحويل المسلمين جميعاً إلى المذهب الشيعي أو

تحويلهم جميعاً إلى مذهب أهل السنة، أو تهدف إلى قمع السلفية أو محاربة التصوف، وهذه المشاريع تورطت فيها دول إسلامية مع الأسف، وأنفقت عليها الكثير من الأموال، كان الأجدى أن توجه إلى صالح المسلمين، ولم تحقق هذه المشاريع سوى تكريس العداوة بين المسلمين، مع أن نفقات هذه المشاريع تبلغ الملايين وتشمل مبانى، وإدارات، وكتبا، وإصدارات، وأجور دعاة، وتمويل إذاعات وإعلام، وبناء مساجد للدعوة لطوائف معينة، وهدر كل هذه الأموال ضد مصالح الإسلام والمسلمين، ولو وجهت هذه الأموال لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تئن منها بعض الدول الإسلامية لتحقق للمسلمين حياة كريمة بدلاً مما هم فيه من فقر وحاجة إلى معونات الأجانب، والأنكى أن التعصب المذهبي تسبب في وجود حواجز نفسية بين الدول والشعوب الإسلامية، وانعكس ذلك على كل المعاملات حتى المعاملات التجارية، وأثر تأثيراً سلبياً على دعوة التكامل الاقتصادية والتنمية الجماعية في العالم الإسلامي.



ولا ينكر أحد أن الخلاف المذهبي كان سبباً في إثارة خصومات في العالم الإسلامي، ووصل الخلاف إلى حد صراع إسلامي إسلامي في بعض الأحيان، ومع الأسف فإن بعض الفقهاء يؤججون نار العداة، ويصبغون الصراعات السياسية بصبغة دينية ومذهبية، وينقلون بذلك الخلافات بين الحكومات إلى خلافات وقطيعة بين الشعوب. والغريب أن كل عدو للمسلمين لم يكن يفرق بين سُنّي وشيعة لأنه مدرك بأن المسلمين أمة واحدة، لكن المسلمين لا يدركون ذلك (!) فالغول والصليبيون والإسرائيليون والاستعمار القديم والحديث.. هل كان وهو يحارب ويقتل المسلمين يفرق بين السُنّي والشيعة؟

يذكرنا المفتي العام لسوريا بما سمعه بأذنيه من ماجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا في ذلك الوقت حين قالت: (لقد كان الغرب في صراع مع الشيوعية، وبعد أن انهارت الشيوعية في الاتحاد السوفيتي فإن العدو للغرب هو الإسلام).

ومن مقترحات الشيخ أحمد كفتارو وضع ميثاق للتقريب بين المذاهب وبرنامج يحقق ذلك يشمل تأليف الكتب المشتركة في التفسير والسيرة والفقہ على غرار تفسير (مجمع البيان) للطبرسي الذي أقره الأزهر، وتشكيل لجان علمية لمراجعة الكتب الإسلامية القديمة والجديدة وحذف ما يسيء إلى المذاهب الأخرى، وإصدار مجلة تشرف عليها لجنة متخصصة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات المتعلقة بالتقريب بين المذاهب، وإقامة مخيمات للشباب من البلاد الإسلامية مختلفة المذاهب ليتعودوا الحياة معا ويلمسوا أن الإسلام واحد وإن اختلفت مذاهب الفقہ.

□□□

ولكى يصبح التقريب بين المذاهب حقيقة واقعة يطالب الشيخ محمد التسخيري من علماء الشيعة في إيران بإعادة النظر فيما اعتبره العلماء من الأصول أو الفروع، لأن البعض أدخل ضمن الأصول ما ليس منها، وقد تكون تعبيراً عن أصل آخر من أصول العقيدة، أو أن تكون قد اعتبرت كذلك دون توافر الحجة الكافية على ذلك، والأمثلة عليها كثيرة دخلت من باب الاستحسان. والاستحسان في ذاته موضع خلاف بين فقهاء المذاهب، لأن بعضهم يعتبره قائماً على رأى الفقيه في تفضيل دليل على دليل آخر ويستوى عنده أن تكون الأدلة من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس أو المصالح المرسله، فإما أن يكون الحكم بها معتمداً على السنة فهي تلحق بالسنة، وإما أن يكون تحديد المصالح بالعقل وحده وفي هذه الحالة تدخل ضمن الاجتهاد العقلي أو الاجتهاد الشخصي.

□□□

وكانت توصيات ندوة التقريب بين المذاهب في الرباط، تشمل: ضبط الخلافات الفقهية بين المذاهب وحصرها، وتجنب التعصب المذهبي، والدقة في تحديد محل الخلاف لتجنب الخلافات اللفظية المضیعة للجهود، وتشجيع حركة الاجتهاد بشرط أن تتوافر في للجهتد العناصر التي تؤهله لذلك، وتفضيل الاجتهاد

الجماعي، ومراعاة ترتيب الأولويات في أحكام الشريعة سدا لأبواب النزاع بلا طائل حول أمور ليست لها أهمية، والتثبت من المصادر الموثوقة ومن صحة نسبة الآراء والمواقف التي أثارت الجدل والخلاف بين المذاهب، لأن بعضها مدسوس نسب إلى مذهب وهو برىء منه، والتأكيد على الإيجابيات ونقاط الاتفاق، واحترام اجتهادات أئمة المذاهب جميعا حتى الذين نختلف معهم، وتوعية الرأي العام الإسلامي بالثوابت التي تجمع بين أبناء الأمة، ليعلموا أن عوامل الاتفاق أكثر وأقوى من عوامل الاختلاف، وتوجيه المناهج الدراسية نحو هذا الهدف.

□□□

وفى ندوة أقامتها دار التقريب بين المذاهب بالقاهرة في يونيو ٢٠٠١ قال شيخ الأزهر فضيلة الإمام الأكبر د. محمد سيد طنطاوي إن الخلاف بين المذاهب ليس على ركن من أركان الدين، ولا على أصل من أصوله، ولكنها خلافات في اجتهادات حول الفروع ولكل إنسان الحق في أن يكون له رأى فيها، وأفاض شيخ الأزهر في شرح الآيات ٧٨ - ٧٩ من سورة الأنبياء :

﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَاهُمْ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾

ذلك أن رجلا كان عنده زرع، ورجلا آخر كان عنده غنم، فأتلقت الغنم الزرع فذهبا إلى سيدنا داود وقصا عليه ما حدث، فحكم داود بالغنم لصاحب الزرع نظير ما أفسدته من زرعه، ولقى سيدنا سليمان الرجلين واستمع منهما إلى القصة فقال: (لو كان الأمر بيدي لحكمت بغير هذا)، ثم أخذ الرجلين إلى أبيه وقال له: (يانبي الله أرى أن تعطى الغنم لصاحب الزرع لكى ينتفع بها، أو أكلف صاحب الغنم بأن يزرع مرة أخرى ما أفسدته الغنم، وعندما يعود الزرع إلى ما كان نعيد الغنم إلى صاحبها)، فقال داود: الحكم ما حكمت يا سليمان.

قال الإمام الأكبر: هذه الآية، تدل على أن الخلاف فيما يتعلق بالأمر الاجتهادية مشروع ومقبول ويحقق المصلحة، وعلينا أن نشجع الحوار وتعدد الآراء ما دامت النوايا طيبة.

وقال المفتي الأسبق الدكتور نصر فريد واصل إن الاختلاف في التفكير أمر طبيعي بين البشر، ولكن ليس من الطبيعي أن ينتقل الاختلاف الفقهي إلى السياسة والثقافة ويفرّق بين أبناء الأمة.

وقال الشيخ محمد على التسخيري من علماء الشيعة في إيران: إننا لا نريد تذويب المذاهب لأنها تمثّل إضافات عظيمة للفكر واللفقه، ولا نريد تغليب مذهب على مذهب، أما الدماء التي سالت باسم هذه الخلافات فقد كان وراءها فقهاء ابتلى بعضهم بضيق الأفق والتعصب، واستغل الحكام ذلك ليحولوا الخلافات الفقهية إلى خلافات سياسية يبررون بها الحروب. والتقريب لا يتم إلا بالحوار في جو هادئ بلا إثارة. ولنتعلم من الرسول ﷺ حين اتهمه أهل قريش بالجنون، فإنه لم يبادلهم العدا، ولم يعلن الحرب عليهم، ولم يخاصمهم، ولكنه دلل لهم على أنه ليس مجنوناً، وأيده القرآن بكلمات هادئة ليس فيها انفعال: ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾ وهذا هو منهج القرآن والسنة.

وقال الشيخ أحمد مسعود السيابى من علماء دولة عمان إن الخلافات شديدة بين العامة وهم الأغلبية في العالم الإسلامى، والعامة لا يفكرون بالحجة والدليل، ولكنهم ينساقون بالعاطفة والانطباعات، وواجب العلماء أن يعملوا على نشر روح التسامح في عامة المسلمين الذين لا يقدرّون على معرفة الفروق الدقيقة بين مذهب وآخر.

□□□

وقال الدكتور محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف: إننا لا نريد أن نهون من الأمر وندعى أنه ليست هناك خلافات، وعلينا أن نكون صرحاء ونعترف بأن هناك ما يبعد بين المذاهب الإسلامية، وإلا لما اجتمعنا لنبحث عن كيفية التقريب بينها،

والقضية ليست في وجود اختلافات في الفقه، فالمذاهب السُنَّية بينها اختلافات، وكذلك بين مذاهب الشيعة اختلافات، والسبب الحقيقي أن هناك صراعات تاريخية ليس للأجيال الحالية دخل فيها على الإطلاق، ومسئولية العلماء أن يوضحوا ذلك للناس، لأن المشكلة- كما قال الشيخ التسخيري- أن العلماء ساعدوا على تعميق الخلافات وتبعثهم جماهير الأمة. والعالم الآن يتجه نحو التكتلات، والعالم الإسلامي وحده الذي لا ينتبه، ولا يريد أن يجمع صفوفه ليكتسب عوامل البقاء في هذا العالم، وعلى حد تعبير الدكتور أحمد كمال أبو لجد في مؤتمر للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة عام ٢٠٠١: إذا كان هناك في التاريخ واقعة استشهاد سيدنا الحسين في كربلاء التي كان لها تأثير كبير في هذا الانشقاق الذي حدث، فأخشى أن تكون هناك الآن كربلاء أخرى، ينتحر فيها المسلمون جميعاً سنةً وشيعة. وقال الدكتور زقزوق: إذا كان العالم يتجه نحو الحوار بين الحضارات والثقافات فمن باب أولى أن يكون هناك حوار إسلامي- إسلامي.

وقال الدكتور زقزوق إن الخلاف في وجهات النظر أمر طبيعي ومطلوب، ولكن المرفوض أن يحاول البعض فرض آرائهم على الآخرين، ويدَّعوا أنه الحق المطلق وغيره باطل. مع ملاحظة أن التقريب بين المذاهب الإسلامية ليس مسئولية الحكومات، ولكنه مسئولية العلماء والفقهاء والدعاة، فإذا صلحت الدعوة.. صلحت أحوال المسلمين جميعاً.

□□□

وعندما عقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في طهران في مايو ٢٠٠٣ اعتمد استراتيجيات للتقريب بين المذاهب.. ما زالت حبراً على ورق!
وتحدد هذه الاستراتيجية شروطاً لنجاح الجهود للتقريب بين المذاهب، أولها: حسن النية، وثانيها: الحوار المنطقي الذي يعتمد على العلم، وثالثها: التسامح ونبذ العصبية، وأن تكون الأصول المتفق عليها بين العلماء هي مصدر الحكم في

الأمر المختلف عليها، وأن يتولى تنفيذ استراتيجيات التقارب الفقهاء المتميزون من علماء المذاهب والأساتذة والباحثين المتخصصين. وأن تسهم في هذا العمل الهيئات والمنظمات الإسلامية المختلفة.

والأسس الفكرية والعلمية للتقريب تتلخص في: تأكيد خلو مصادر الشريعة الإسلامية الأساسية من الاختلافات، وأن جوهر الإسلام واحد، والتأكيد على أحكام المسائل التشريعية التي تجمع المذاهب وتلتقى عندها الاجتهادات الفقهية، وهذه الأحكام كثيرة جداً تمثل الأساس لوحدة العقيدة الإسلامية. وأخيراً فإن على أصحاب المذاهب أن يتفوقوا على أن الرأي الاجتهادي لا يتعدى كونه حكماً ظني الدلالة وليس حكماً قطعياً، وليست له قداسة، وهو قابل للمراجعة والتغيير، والإمام الشافعي خير مثال على ذلك فقد أقام مذهبه في العراق فلما انتقل إلى مصر غير في مذهبه؛ لأنه رأى من أحوال للجتمع وظروف الناس ما لم يكن يراه. والدليل على سعة أفق فقهاء الأمة الذين أسسوا المذاهب الفقهية، والذين طوروها وأضافوا إليها، أنهم قد تتلمذوا على المخالفين لهم في المذهب الفقهي، ولم يوجه واحد منهم للمخالفين له تهمة الكفر أو الفسق أو أنكر اجتهاده، وكانت القاعدة التي التزموا بها جميعاً أن للجهتد إذا أصاب فله أجران، وإذا أخطأ له أجر، أي ليس عليه لوم، والحوار فقط هو وسيلة التعامل معه.

والنموذج الذي يجب أن يعمم موجود في بعض الموسوعات العلمية وبعض الدول الإسلامية التي تأخذ بالمذاهب الفقهية الثمانية: الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي، والجعفري، والزيدى، والإباضى، والظاهرى، وكذلك فإن ما قرره الأزهر من جواز التعبد على المذهب الفقهي الجعفري وتدريسه في كلياته، هو النموذج الصحيح لسعة الأفق وقبول التعددية والاختلاف في الرأي.

والاختلافات بين المسلمين ليست فقط في الرأي والاجتهاد، فهناك اختلافاتهم في اللغات والأجناس والقوميات، وفي العادات والثقافات للحلية، وفي نظم الحكم والبناء الاجتماعى، ومع كل هذه الاختلافات فإنهم أمة الإسلام الواحدة،

وهذه الاختلافات وإن كان القضاء عليها يبدو مستحيلا فلا يتصور أحد أن يتكلم جميع المسلمين لغة واحدة، إلا أن الاختلاف وسيلة للتعارف والتقارب وليس سببا للقطيعة كما ذكرت الآية ١٢ من سورة الحجرات: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ﴾

□□□

ولكى يتحقق التقريب يجب التخلي عن إصدار أحكام بالكفر على المخالفين لنا في الرأي، ويجب اتباع المنهج الإسلامي بالحكم بالخطأ والصواب وفق ما قال به الإمام أبو حنيفة: رأي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب. وما أعظم علماء الإسلام الكبار في التزامهم بهذا النهج الرشيد. وهذا يقتضى مراجعة الكتب القديمة في الفقه والتاريخ، وتنقية مصادر علم الكلام من أحكام الفسق والكفر على المخالفين في الاجتهاد، وتحديد (خانة الأصول) التي لا يجوز للمسلمين الاختلاف عليها و(خانة الفروع) التي يباح فيها الاختلاف.

والاختلاف في الفقه ليس متروكا لأنصاف المتعلمين أو غير المتخصصين من الهواة الذين قرءوا كتابا أو كتابين في الفقه واعتبروا بذلك أن لهم حق الاجتهاد، لأن للجهتد يجب أن تتوفر فيه شروط دقيقة: أن يكون دارسا دراسة تفصيلية للقرآن علما بأسباب نزول الآيات وتفسيرها والحديث ودرجاته ومعايير صحته، والتفقه في اللغة العربية لمعرفة أسرار ألفاظ القرآن وترتيبها، ومتعمقا في دراسة علم أصول الدين وعلم أصول الفقه، ودارسا للمذاهب الفقهية وما بينها من اتفاق واختلاف، وقبل كل ذلك أن تكون لديه الملكة والموهبة في التحليل والاستنباط.. وتوفر هذه الشروط جميعا في شخص واحد ليس بالأمر السهل، ولذلك نقول: إن الاجتهاد ليس سهلا، ومسئولية الخوض فيه أمام الله كبيرة.

وبالنسبة للشباب المسلم الذى يدفعه الحماس للدين إلى اعتلاء المنبر وإصدار الأحكام والفتاوى، واتخاذ صفة الفقيه وعالم الشريعة.. فإن النصيحة لهم أن يلزموا

حدودهم، وألاً يقولوا على الله بغير الحق، وألاً يتصدوا لمهمة كبرى يتحملون فيها وزر أخطائهم وتجاوزاتهم ووزر من صدقهم واتبعهم .
 ولا شك في أن الحاجة ملحة لإنشاء معهد ديني للدراسات العليا يلتحق به الدارسون من جميع الدول الإسلامية، ويتولى التدريس فيه أساتذة وعلماء من جميع الدول الإسلامية، وتكون الدراسة والأبحاث فيه عن الفقه المقارن وتنقية كتب الفقه والتفسير والتاريخ مما فيها من قضايا ووقائع وأفكار مدسوسة على الإسلام، وأن يتم ذلك بأسلوب البحث العلمي المنهجي الدقيق.
 المهمة صعبة.. والطريق طويل.. لكن الهدف نبيل يرضى عنه الله ورسوله.

□□□

هل تصلح الندوات والمؤتمرات ما أفسده الدهر؟
 ومتى ينصلح حال العلماء والدعاة لكي ينصلح حال الأمة الإسلامية؟
 وكيف لا يطيع المسلمون أمر ربهم بأن تكون أمتهم أمة واحدة؟

خاتمة

دعنا في عصر تسود فيه نظريتان متناقضتان. الأولى هي نظرية صراع الحضارات والثقافات التي ظهرت في الولايات المتحدة وكانت ترجمتها العملية ما نراه من العداء للإسلام والحرب ضد المسلمين وغزو بلادهم، والثانية هي: نظرية حوار الحضارات والثقافات التي يتمسك بها العالم العربي والإسلامي، وتروج لها مصر بكل قوة.

وفي مصر بدأ الحوار بين الأديان، لأن دين الإسلام يأمر بالإيمان بالله، ورسله وكتبه جميعا، دون تفرقة بين أحد من الرسل. وقد لخص الرسول ﷺ حقيقة الإسلام بقوله: مثلى ومثل الأنبياء من قبلى كمثل بناء لا ينقصه سوى لبنة واحدة، وأنا هذه اللبنة، والمعنى أن الإسلام لا ينقض ولا يخالف ولا يعادى الأديان الأخرى، ولكنه، يصدقها ويؤمن بها.. الإسلام خطوة على الطريق الذى سارت فيه الديانات السماوية السابقة عليه، وليس طريقا مختلفا عنها أو متعارضا معها. ولا يعقل أن يجرى حوار بين الأديان، ولا يدور حوار بين فرق وطوائف ومذاهب المسلمين أنفسهم، بينما هذا ما كان يجب أن تكون له الأولوية.

ولذلك فإننى أدعو فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، وفضيلة المفتى، وفضيلة رئيس جامعة الأزهر إلى تبني الدعوة إلى حوار دائم بين الفرق والمذاهب الإسلامية فى رحاب الأزهر الشريف، وهو قلعة الإسلام، والأقدر على جمع كلمة المسلمين، بما يحظى به من تقدير ومكانة عالية فى أنحاء العالم.

وقد زارنى السيد حجة الله جودكى المستشار الثقافى فى السفارة الإيرانية، وكنت أريد أن أستمع إلى ملاحظاته على ما كتبتة عن الشيعة وهل فيها ما يحتاج إلى مراجعة، فكانت إجابته بأنه قرأ ما كتبتة ورأى أنها دراسة موضوعية ليس فيها سوى رغبة فى المعرفة والوصول إلى فهم لمذاهب الشيعة قديما وحديثا.

وفى حديثه أبدى لى ملاحظات تستحق الدراسة أخصها فيما يلى:

✽ إن الباحثين ينقلون من الكتب الأربعة المعتمدة لدى الشيعة، وهى: الكافى، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، والتهذيب، وهذه الكتب - مع مالها من أهمية كبيرة لدى الشيعة- فإن فيها الكثير من الأحاديث النبوية غير صحيحة، فكتاب الكافى مثلا فيه ٦ آلاف حديث منها أقل من ٢٠٠٠ حديث صحيح والباقى أحاديث مكذوبة- وهذا هو الحال فى الكتب الثلاثة الأخرى. ولذلك قام آية الله بهبهانى مؤخرا بمراجعة هذه الكتب الأربعة وتنقيحها وحذف الكثير من الأفكار مما لا يتفق مع المفهوم الصحيح للمذهب الشيعى، وأصبح المعتمد لدى الشيعة أربعة كتب جديدة هى: صحيح الكافى، وصحيح الاستبصار، وصحيح من لا يحضره الفقيه، وصحيح التهذيب. وهذه الحقيقة لا يعرفها كثير ممن يتحدثون أو يكتبون عن الشيعة، وما زالوا يعتمدون على الكتب القديمة وفيها كلام كثير مرفوض مثل القول بأن القرآن فيه تحريف بالحذف أو الإضافة، ومثل القول بأن الإمام فى الشيعة منصوص عليه فى القرآن، ومثل اعتبار التقية من أصول المذهب الشيعى.

✽ إن الباحثين من الشيعة يفرقون بين فكر الشيعة العلوى المنسوب للإمام على، وفكر الشيعة الصفوى الذى نشأ فى عهد الدولة الصفوية فى إيران، وفيه غلو وتطرف، ولم يعد أحد من الشيعة الإمامية يردد أفكاره.

✽ إن عقائد الشيعة تختلف من بلد لآخر، ويصطبغ المذهب بتراث وثقافة وطبيعة شعب كل بلد، ولذلك نجد اختلافات بين الشيعة فى كل من إيران، والعراق،

وباكستان، وأذربيجان، ولا بد من الالتفات إلى هذا الاختلاف في ضوء اختلاف الثقافات وعدم النظر إلى الشيعة على أنهم جماعة واحدة.

✽ إن من الأخطاء الشائعة مثلًا الاعتقاد بأن الرداء الأسود الذي يغطي كل جسم المرأة من رأسها إلى إخمص قدميها الذي يسمى (الجادور) هو ليس المرأة الشيعية وفقًا للمذهب، وهو ليس كذلك، ولكنه جزء من تراث وتقاليد وثقافة الإيرانيين، فهو مرتبط بثقافة البلد، وليس بمعتقدات أو تعاليم المذهب. ولذلك نجد ملابس المرأة في بلاد الشيعة الأخرى مختلفة، وبالطبع ليس هناك علاقة بين الملابس والعقيدة الإسلامية في سائر المذاهب.

✽ إن شيعة إيران في مرحلة من المراحل كانوا ينظرون إلى فكرة التقريب بينهم وبين أهل السنة بشيء من الريبة، ولكنهم الآن يختلفون، وكثير من المثقفين والعلماء يتفهمون أهمية التقريب، ولذلك أنشئ في إيران مجمع التقريب بين المذاهب، وهذا للجمع يعقد مؤتمرات ويصدر مطبوعات ليس الهدف منها توحيد المذاهب، أو الدعوة للمذهب الشيعي، ولكن الهدف أن تتضح الحقائق ويعرف أهل كل مذهب حقيقة المذاهب الأخرى ليدركوا أنهم جميعًا مسلمون لا يختلفون في شيء من أصول الدين. ويضم هذا للجمع ممثلين عن مذاهب الشيعة الزيدية، والأثنى عشرية، والأباضية، والبهرة، مع ممثلين من مذاهب أهل السنة المالكية، والحنفية، والشافعية، والحنابلة.

✽ إن البعض يتصور أن زواج المتعة منتشر في إيران وهذا غير صحيح، فهو موجود في الكتب وفي أقوال الفقهاء أكثر مما هو موجود في الواقع، ويعتبر مسألة فقهية أكثر منه مسألة حياتية في المجتمع. والمرأة الإيرانية عموماً ترفض زواج المتعة.

✽ إن الشيعة لم يشتركوا في أية جماعة من جماعات التطرف والإرهاب، وعلى سبيل المثال فإن تنظيم القاعدة ليس فيه أحد من الشيعة، والهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك ومقر وزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن في

١١ سبتمبر ٢٠٠١ لم يشترك فيه شيعي. ولم يحدث أن شارك شيعي في أية تفجيرات حدثت في العالم.

✽ إن الخلاف الأساسى بين الشيعة والمتطرفين أن المتطرفين يعتمدون على الأحاديث أكثر من اعتمادهم على القرآن، والشيعة يعتمدون على القرآن أكثر.

✽ إن كتب الفقه السننية للمذاهب الأربعة موجودة فى الجامعات والحوارات العلمية والمكتبات العامة فى إيران، وتباع بكميات كبيرة فى معرض الكتاب السنوى الذى يقام فى طهران، والكتب الدينية الصادرة من مصر تلقى إقبالا كبيرا من شيعة إيران. ومعنى ذلك أن شيعة إيران يعتمدون على علوم واجتهادات أهل السنة ولا يرفضونها.

✽ إن الحديث عن قرآن للشيعة يختلف عن القرآن المعروف هو قول موجود فى بعض الكتب القديمة وليس له وجود فى الواقع، ويقول المستشار الثقافى الإيرانى: لقد عشت حياتى كلها فى إيران فلم أعثر ولم أسمع عن مصحف فاطمة الذى يتحدثون عنه. وما فى الكتب القديمة عن هذا المصحف يستند إلى أحاديث مزورة، وما أكثر الأقوال غير الصحيحة فى كتب الشيعة وفى كتب أهل السنة أيضا، وفى تفسير الطبرى وهو من أهم كتب التفسير عند أهل السنة أقوال غير صحيحة أخذها سلمان رشدى ونسج منها هجومه على الإسلام.

✽ إن فكر الشيعة اليوم لم يعد قائما على حتمية وجود إمام من آل البيت، والدليل على ذلك أن آية الله على هاشمى رافسنجانى رئيس مجلس مصلحة النظام فى إيران ليس من آل البيت.

✽ إن الشيعة اليوم لا يؤمنون بمبدأ التقية لأنه كان من ضرورات الحفاظ على حياتهم فى مرحلة من المراحل فى الماضى حين كانوا يتعرضون للاضطهاد والسجن والقتل فى الدولة الأموية ثم الدولة العباسية، وهم الآن آمنون فى أوطانهم ولم تعد بهم حاجة إلى التقية.

معنى ذلك أن فكر الشيعة يتغير ويتطور مع الزمن، وما كان قائماً منذ ألف وأربعمائة عام لم يعد موجوداً اليوم كما كان في الماضي، ومع تقدم المناهج العلمية واستخدامها في الكشف عن الأحاديث المزورة والأقوال المدسوسة على الشيعة. فإن عملية تجديد ومراجعة شاملة تتم في الحوزات العلمية وعلى أيدي طبقة المثقفين الجدد الذين درسوا العلوم الحديثة وعاشوا العصر وأدركوا طبيعة المتغيرات الجديدة فيه.

وبالنسبة لي فقد كان حديث المستشار الثقافي الإيراني مثيراً وجديراً بالاهتمام ، ويدعو إلى بحث ميداني يعتمد على الكتب الحديثة وعلى المشاهدة والمعاشة ولا يعتمد على الكتب القديمة وحدها.

ولقد أقيمت ندوات ومؤتمرات علمية للتقريب بين المذاهب في بلاد أخرى غير مصر، ومصر هي الجديرة بقيادة هذا العمل الجليل حسبة الله ولدينه. وأنشئت في الأزهر الشريف إدارة للحوار الإسلامي- المسيحي. فلماذا لا تنشأ في الأزهر إدارة للحوار بين المذاهب؟.

أليس ذلك هو الواجب ونحن ننادى بوحدة المسلمين؟

كتب أخرى للمؤلف

- البحث عن المستقبل المكتبة الأكاديمية ١٩٩٣
- تاريخ ليس للبيع الطبعة الثانية دار المعارف ١٩٩٧
- الأمية الدينية والحرب ضد الإسلام الطبعة الأولى دار المعارف ١٩٩٥
- الطبعة الثانية هيئة الكتاب ١٩٦٢
- الغرب والإسلام الطبعة الأولى دار المعارف ٢٠٠٠
- الطبعة الثانية دار المعارف ٢٠٠١
- المصريون في المرأة سلسلة اقرأ دار المعارف ٢٠٠٠
- الأقباط في مصر والمهجر الطبعة الثالثة دار المعارف ٢٠٠٣
- معجزات الخلق والخالق دار المعارف ٢٠٠١
- رحلة إلى الصين دار المعارف ٢٠٠٢
- صناعة العداء للإسلام الطبعة الأولى دار المعارف ٢٠٠٢
- الطبعة الثانية دار المعارف ٢٠٠٣
- أمريكا.. رؤية من الداخل دار المعارف ٢٠٠٣
- هيكل بين الصحافة والسياسة دار المعارف ٢٠٠٣